

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

- وعنه المنع من الشهادة بالتعريف .
- وحملها القاضي على الاستحباب .
- وأطلقهما في النظم .
- والمرأة كالرجل على الصحيح من المذهب .
- وعنه إن عرفها كنفسه شهد وإلا فلا .
- وعنه أو نظر إليها شهد .
- ونقل حنبل لا يشهد عليها إلا بإذن زوجها .
- قال المصنف والشارح وهو محتمل أن لا يدخل عليها بيتها إلا بإذن زوجها .
- وعلل رواية حنبل بأنه أملك بعصمتها وقطع به في المبهج للخبر .
- وعنه بعضهم بأن النظر حقه .
- قال في الفروع وهو سهو .
- وتقدم هذا أيضا في باب طريق الحكم وصفته عند التعريف وذكرنا هناك كلام صاحب المطلع فليراجع .
- قوله والسماع على ضربين سماع من المشهود عليه نحو الإقرار والعقود والطلاق والعتاق ونحوه .
- وكذا حكم الحاكم فيلزم الشاهد الشهادة مما سمع لا بأنه عليه وهذا المذهب .
- وعنه لا يلزمه فيخير .
- ويأتى تنمة ذلك مستوفى عند قوله وتجوز شهادة المستخفى .
- فائدة لو شهد اثنان في محفل على واحد منهم أنه طلق أو أعتق قبل .
- ولو أن الشاهدين من أهل الجمعة فشهدا على الخطيب انه قال او فعل